



صبر/ 2009-07-19

أحمد محمد أحمد باز مبور

حقيقه لسنا من علماء الأقتصاد ولاندرك فنون أو نهج مبادئه حتى يتسنى لنا الحديث عن أسباب وسلبيات أنهيار أقتصادنا الوطني والمتراجع الذي أصاب موازنة الدولة وطلب من المؤسسات والشركات الحكوميه المتكشف بالنفقات للحد من صرفيات الدايرادات .

نحن البسطاء من المواطنين لن نكون من عمالقة رؤوس الاموال أو أوراق البورصات الناطحه وكذلك لانملك أجهزه حديثه او مناظير تكشف حقائق العبث والتلاعب بأعمدة الاقتصاد ولسنا من المذنين يكذون الذهب والفضه .

نحن البسطاء من المواطنين لاندرك جيدا المسئووليه الوطنيه الصادقه بوعي حتى نجزم بالحديث عن النهج الاقصادي السليم علميا وعمليا ونتمسك بمبدأ الثواب والعقاب في ميزان العدل قولنا وفعلنا

او عودة اوضاعه الطبيعيه المناسبه وفقا لاحكام الدستور والنظام والقانون وكفل حماية الوطن والمواطن من طائلة الأستهتار باقتصادنا الوطني ولماشك ونحن على أرض اليمين المستحدث ديمقراطيا بالتسميه فقط ولكننا وعلى واقعنا الملموس نشفق ونتفاعل مع مرارة أنهيار معيشتنا وانكسار اقتصادنا الذي صار من دون أعمده,,, تدهور في حياة الناس وماتمليه المظروف المعيشيه من حيث الغذاء والكساء والدواء والسكن , شمل هذا الانهيار العباد والديار وصار جيش من العاطلين من دون وظائف يتجولون في الشوارع وأشكال مختلفه من المجانين والمصابين بالامراض المعديه واصناف من المشحاتين كل ذلك نزوح الى عدن صدقوا انها منطقه حره ولعل يستقر بهم وضع أقتصادى يتنفسوا منه الصعداء .

أن اقتصادنا الوطني او مايسمى بذلك اليوم صار ملكيه خاصه بيد جماعه منفرده متنفذه باتخاذ القرار وان كل مواطن جنوبي او يماني يعرف من هو المفسد من المصلح والمشواهد شاهده وظاهره بأن سبب التدهور .

هم جلادين محترفين أشبه مايكون ببني صهيون هم سادة الفساد سادة الحروب أصحاب الكروش المنتفخه الذين يملكون أرصده ماليه في البنوك الأجنبيه ومصارف متحركه ومشاريع وشركات خاصه ومن هذه الاموال تصرف من أجل الفساد وليس من أجل مشاريع أنمائيه او تطويريه تستهدف بناء اليمن الحضاري او تقوية محطات المياه والكهرباء قي بعض المناطق من محافظات الجمهوريه .

ومه ذلك فأن الفاسدون ينكرون على أنفسهم الفساد ويطلبون من الآخرين الماصلاح ويوهموا المواطنين بأنهم هم النبلاء وليسوا فاسدون ولايرعون الارهاب , يحصل التدهور الاقتصادي في بلادنا بالرغم من ازدياد مردودات النفط ومشتقاتهم والغاز الطبيعي والذهب كل ذلك يذهب رماد تذرؤه الريح بل زاد الطين بله . لامن عنب صنعاء ولامن اسمالك عدن .

نجد أن المخلل الاقتصادي هو المخالفات للقوانين الماليه حيث تبدد مليارات من الريالات من حسابات الدوله حيث وان وزارة الماليه والجهاز المركزي للرقابه والمحاسبه في فروع المحافظات لم يتخذ أي إجراءات فعلية تجاه المخروقات الماليه اول باول وضبط من كان عليه تجاوزات مصرفيه بل تتراكم على مدى سنوات ونخشى أن ياتي اليوم الذي يكون فيه الوضع صعبا وقلقا للغاية .